مبادئ السياسة الامريكية بمطلع القرن العشرين

أ.د. عبدالمجيد عبدالحميد العاني م.م. عبد حسين عبد محسن سوسه
جامعة الأنبار – كلية الآداب

المستخلص

أن سياسة الولايات المتحدة تقوم على جملة من المبادئ التي تبناها واضعو الدستور الأوائل، فجعلوا منها الحجر الأساسي في صياغة دستور الولايات المتحدة. وتتلخص هذه المبادئ في "الحرية، المساواة، العدالة، حق تقرير المصير". ويرى الأمريكيون أن الثورة الأمريكية. إنما قامت من أجل تحقيق هذه المبادئ. لم يكن هناك سياسة خارجية للدولة او علاقات تفاعلية بين هذه الدولة وباقي الدول الاخرى، فحقيقة الامر ان السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميركية كدولة لم تبدأ الا في عام ١٧٨٧ اي بعد اعلان الدستور وقيام مؤسساته. كانت وصية جورج واشنطن بالتركيز على البناء الداخلي واستكمال القوة وعدم جر البلاد الى احلاف خارجية والتزام طريق الاقتصاد لكونه السبيل الامثل ومن شانه تصل الامة الامريكية الى قمة الامم. ولا زالت تردد هذه الوصية من قبل اعضاء الكونغرس لتقرا في مناسبات كلمات الكونكرس ولم يكن مبدا مونرو خروج عن وصية واشنطن لان اميركا كانت تملك القوة والارادة لفرض سيادتها على الجزء القاري من امريكا اللاتينية، وهكذا رسم مونرو الخط الاحمر الاول أو ما عرف عند رجال الاستراتيجية بقوس الهيمنة الاول للامبراطورية الامريكية.

Abstract

George Washington commandment was at including a focus on the internal construction and the completion of power and not drag the country into foreign alliances and commitment the economy way ,because it was the best way to enable American nation to reach to nations summit.

This commandment was and is still repeated by members of Congress to read in the events congressional words and Monroe principle was not departure of the commandment of Washington because America had the power and the will to impose its sovereignty over the continental part of Latin America, and thus Monroe drew the first red line or what was known to the strategic men by domination first arc of American empire.

لقد كانت أرض الولايات المتحدة أو العالم الجديد فيما مضى أرضاً خصبة لانتشار الأفكار والعقائد وحتى النظريات الفلسفية التي كان منبعها ومصدرها في الغالب أوربا، بما شهدته من نهضة شاملة في الميادين كافة. وكانت تلك النهضة تلقى صداها وأثرها في الأرض الخصبة ليس في مجال الزراعة فحسب، بل في انتشار الفلسفات والنظريات التي انتشرت في وقت نشوء الدولة الأمريكية، عن طريق ما حمله المهاجرون من أصقاع العالم كافة من تنوع ثقافي وفكري وعقائدي جعل من العالم الجديد المكان الأنسب لتلاقح تلك الثقافات والعقائد لتكون محل تجريب نموذجي لها[١]. كما سار الفكر الفلسفي في الولايات المتحدة الأمريكية وصولاً إلى فلسفة أمريكية خالصة عبر مراحل أساسية، وكان لكل مرحلة رجالها من المفكرين لتمثل لبنة في البناء الفكري السياسي الستراتيجي الأمريكي[٢].

لقد استفادت الولايات المتحدة الأمريكية في تخطيط ستراتيجيتها الدولية من النظريات التي وضعها كل من الفريد ماهان وهالفور ماكندر[٣] ونيكولاس سبيكمان[٤]، ولم تنفرد بتغليب أي من هذه النظريات على الأخرى وحاولت أن تستفيد من دروس التأريخ فهي لم تقع في الخطأ الذي وقعت فيه بريطانيا بتطبيق نظرية ماهان للقوة البحرية أو تطبيق نظرية ماكندر الذي طبقه هتلر المتعلقة بقلب الأرض[٥]. في تلك الحقبة اجتهد "الآباء المؤسسون" في تكييف بعض المبادئ والفلسفات مع طموحاتهم وواقع حال الولايات المتحدة ودحض المبادئ والأفكار التي تقف بالضد من تلك الطموحات. فتلك الأفكار كان لزاما عليها أن تتكيف مع حقيقة أن الولايات المتحدة ستتوسع عاجلاً أم اجلاً، فحين أقترح (جون دكنسن John Dickinson)[٦]، في مسودة مواد الكونفدرالية Confederation في تموز ١٧٧٦، إقامة الحدود الغربية للولايات المتحدة، عرضت الفكرة للنقاش من الآباء المؤسسين. بالنسبة لـ(جورج واشنطن George Washington)[٧]، كانت الولايات المتحدة تمثل "إمبراطورية وليدة"، ثم "إمبراطورية في مرحلة الطفولة"، هذه الأفكار كانت بالنقيض مع ما جاء به مونتسكيو وأغلب مفكري النهضة الأوربية في صعوبة أن تتعايش الجمهورية مع الإمبراطورية إذ يشترط مونتسكيو في نجاح الجمهورية أن تكون المساحة المحدودة، وهذا ما دفع (جيفرسون) في خطابة التدشيني عام ١٨٠١ بعد أشارته للتاريخ القصير للولايات المتحدة لأن نقدم اليوم "دليلاً جديداً يثبت خطأ مبدأ مونتسكيو القائل إن الجمهورية لا يمكن الحفاظ عليها إلا ضمن منطقة صغيرة المساحة فالعكس هو الصواب"[٨]. وتمثل الأطاريح الفكرية والفلسفية التي جاء

بها عصر التنوير، سيما ما يتعلق منها بالحرية الفردية، الأساس الذي بني عليه الفكر السياسي والستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، وإن كانت تلك الأفكار والأطاريح سيجري تعديلها خلال مراحل تاريخية مر بها المجتمع الأمريكي، إذ تم صياغتها وتكييفها بما يتوافق مع مبادئ وقواعد السلوك الأمريكي لخدمة أهداف محددة كانت وما تزال، تقتضيها سياسات وإستراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية[٩].

بعد إعلان الاستقلال الأمريكي في ٤ تموز ١٧٧٦[١٠]، بدأت ملامح السياسة الخارجية للدولة الجديدة بالتبلور لا سيما بعد تولي جورج واشنطن George Washington منصب أول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية، وقع دستور الولايات المتحدة في ١٧ أيلول ١٧٨٧ بإجماع آراء ممثلي الولايات الحاضرين.

ينتخب الرئيس الأمريكي من قبل الشعب بطريقة مباشرة وغير مباشرة، ويجمع الرئيس بين رئاسة كل من الدولة والحكومة، وإن قصد واضعي الدستور الأمريكي بذلك هو تحقيق المساواة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، فقد ركزوا السلطة التنفيذية بيد رئيس الدولة المنتخب من قبل الشعب، ولذلك أصبح في مركز متعادل مع الكونغرس الذي يستمد سلطته من الشعب هو الآخر[١١].

لقد كان للتكوين الجغرافي الأثر الحاسم في زج المرشحين لانتخابات الرئاسة، فمنذ التعديل الثاني عشر لعام ١٨٠٤[١٢]. وإلى نهاية الحرب الأهلية كان الترشيح يشمل مرشحين أحدهما من ولاية من ولايات الشمال الساحلية الرأسمالية والثاني من ولايات الجنوب الاقطاعية، ومنذ عام ١٨٧٢ واستمراراً مع معركة انتخابات عام ١٩٢٤ كانت هناك معادلة جديدة ناجحة جمعت بين ولايتين من ولايات الشمال أحدهما من الولايات الساحلية والثانية من الولايات الداخلية[١٣].

أولاً: مؤسسة الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية:

عند الحديث عن مؤسسة الرئاسة في صنع الستراتيجية الأمريكية، لابد من ملاحظة ضرورة التفرقة بين صنع السياسات الخارجية وصنع ستراتيجية، إذ أن صنع ستراتيجية يمثل الإطار العام لعملية صنع السياسة الخارجية[١٤].

ومع ذلك تبقى السلطة التنفيذية الاكثر تأثيراً في موضوع تقرير السياسة الخارجية، فعملية صنع ستراتيجية تكون من نصيب الرئيس والهياكل التابعة[١٥]، ودور الكونغرس دور

الشريك أو المتفق شبه التام مع ستراتيجية التي تصنعها مؤسسة الرئاسة، وترى الكثير من الدراسات أن السياسة الخارجية الأمريكية يسودها توجهان بين التوجه السياسي الخارجي الأمريكي من حيث كونه تدخلياً أو انعزالياً، ودور مؤسسة الرئاسة في صنع ستراتيجية[١٦].

إن الرئيس يقوم بدور محوري في شؤون السياسة الخارجية، ذكر أحد المحللين "أن شخصية الرئيس يجب أن تكون موضع فهم أقل من الطريقة التي ينظر بها هو ومستشاروه إلى العالم والتي يبنون بها أحكامهم، وإتباع أسلوب حذر في اتخاذ القرارات"[١٧]. لذلك تبدو عملية صنع السياسة كأنها حسابات عقلية يقوم بها الرؤساء ومستشاروهم المقربون الذين يعملون في سياق اجتماعي معين ومبادئ سياسية ثابتة تعزز الاستمرار والاتفاق في الرأي.

إن الصراع على السلطة في الولايات المتحدة قد لا يكون واضحاً في أي من مجالات النشاط الحكومي أكثر مما هو عليه في مجال السياسة الخارجية، فالرئيس يقف في جهة، والكونغرس في جهة أخرى. ووفقاً للمادة الثانية من دستور الولايات المتحدة، فإن الرئيس يمتلك سلطات عديدة في الشؤون الخارجية تتضمن: سلطة الرئيس التنفيذية، سلطة قيادة القوات المسلحة، سلطة كبير المفاوضين وكبير الدبلوماسيين. لذلك فإن دور الرئيس في الولايات المتحدة يأخذ طابعاً متميزاً في مجال السياسة الدولية، فهو الرئيس التنفيذي والقائد العام للقوات المسلحة وكبير الدبلوماسيين[١٨].

فضلاً عن ذلك، فإن رئيس الجمهورية الأمريكية، هو رئيس السلطة التنفيذية ويملك سلطة المبادرة وسلطة تقديم المقترحات التي يأتي الكثير منها عن طريق المستشارين الاقتصاديين والسياسيون وغيرهم، وللرئيس صلاحيات واسعة في الاحوال الاستثنائية كأحوال الحرب[١٩].

وبينما كانت الولايات المتحدة قد حددت خياراتها بالهيمنة، فإنها لم تتمكن من كظم غيضها حيال ما تواجهه من تهديدات في اتجاهات أخرى، لذا تراها وقد دخلت الكثير من الحروب سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة إذ أن كل رئيس أمريكي كان يعرف أن مكانته بين ساسة بلاده وفي تاريخها لا تكتمل إلا بأن تكون له" حربه الخاصة يثبت فيها رجولته، ويظهر للشعب الأمريكي أنه وفي لعقيدته وممثل لفحولتها وقادر على الاختبار[٢٠].

لقد كان الدور الأكبر للمؤسسة التشريعية (الكونغرس) منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر، لرسم السياسة الخارجية وصنع ستراتيجية[٢١]، ثم أخذ دور مؤسسة الرئاسة في

النمو أثناء وبعد الحرب الأهلية، عندما أجبرت ظروف تلك الحروب ومحاولات ولايات الانفصال عن الاتحاد، الرئيس ابراهام لينكولن على اتخاذ قرارات سريعة وحاسمة بعيداً عن اجتماعات الكونغرس وموافقته أو عدمها، ومن ثم ازداد دور الكونغرس في السياسة الخارجية في فترة رئاسة ودرو ويلسون، إذ وصف النظام الأمريكي بأنه "حكومة الكونغرس" وحتى مجيء الرئيس فرانكلين روزفلت وما قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية، بقيت السلطة التشريعية تتمتع بدور مهم يفوق دور مؤسسة الرئاسة على صعيد السياسة الخارجية[٢٢].

إن أعلى سلطة في المؤسسة التنفيذية هو رئيس الجمهورية وهو رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في وقت واحد، وللرئيس سلطة المبادرة وتقديم المقترحات التي يأتي الكثير منها عن طريق المستشارين المحيطين به في مكتب الرئاسة، وأعمال هذه المؤسسة التنفيذية التي يراسها الرئيس تخضع في كل الأحوال لمصادقة السلطة التشريعية[٢٣]. وفقا للدستور الأمريكي الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهي السلطة التي مكنته من الزج بالبلاد في أكثر من ١٢٥ حربا غير معلنة، أما السلطات الدستورية الهامة الأخرى المخولة للرئيس فتشمل عقد المعاهدات وتعيين السفراء والوزراء، ويتمتع الرئيس بميزتين في مجال السياسة الخارجية وهما الحصول على معلومات غير محدودة عن الدول الأجنبية وقادتها من العديد من المصادر (وكالة المخابرات المركزية ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع)، والقدرة المسلم بها على الاستحواذ على التأييد والدعم الشعبي ومساندة الكونجرس بالنسبة لمبادراته الخارجية والدفاعية الجديدة[٢٤].

يمثل الرئيس الأمريكي وحدة الشعب الأمريكي وهو المسؤول عن إدارة الشؤون الداخلية وعمل الحكومة الفدرالية وهو القائد العام للقوات المسلحة وهو قائد السياسة الخارجية الأمريكية وهو المسؤول عن اختيار الوزراء والمسؤولين الحكوميين، كما أن للرئيس صلاحيات أخرى يمنحها الكونغرس الأمريكي له كسلطة إعلان الحرب والطوارئ وحماية الاقتصاد القومي[٢٥]. وهو الرجل الأول ومالك حق عقد المفاوضات والتوقيع على الاتفاقيات وتحديد المسائل الكبرى في السلم والحرب ووفق صلاحيات الرئيس الدستورية[٢٦]. ورغم الصلاحيات الدستورية الواسعة التي تمتع بها الرئيس، فإن قدرته على أخذ زمام المبادرة السياسية الخارجية واتخاذ القرار، خضعت لعوامل عدة كشخصيته ومعرفته واهتماماته الرئيسة وشعبيته النابعة

من إنجازاته، وطبيعة التطورات الدولية ذات العلاقة بإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وأهدافها العالمية، فضلاً عن علاقته بالكونغرس[٢٧].

ومن اللافت للنظر أن جميع الرؤساء الأمريكيين يعتمدون في إدارة دفة الحكم وفي صنع القرار على مجموعة من الرجال الجادين وعادة ما يكون اختيار رجاله من دوائر الصناعة والمصارف ومن القانونين كما هو اختيار الرئيس ترومان لهارولد أيكس (AikiseHarold) الذي يمثل قمة النشطاء في مجموعة المحامين المدافعين عن شركة ستافوردأويل أوف نيو جرسي (Staford Oil of New Jersey) وهي واحدة من أهم شركات أسرة روكفلر (Rokvler)[٢٨] الذي ساهم في وضع السياسة الأمريكية النفطية لسنوات[٢٩]. لذلك كانت السياسة الخارجية والخطط والمشروعات العسكرية أهداف ترسمها الاحتكارات الكبرى دفاعا عن مصالحها الضخمة المنتشرة في كل أنحاء العالم، ولا تقتصر الاحتكارات الأمريكية الكبرى على فرض مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية، بل إنها تفرض رؤساء الجمهورية وكبار رجال الدولة. لقد كان أربعة من رؤساء الجمهورية في الولايات المتحدة، في عهود مختلفة، يشغلون وظائف في شركات روكفلر، هم وليم كاكينلي (١٨٩٧-١٩٠١) ووليم تافت (١٩٠٩-١٩١٣) ووارين هاردنج (١٩٢١-١٩٢٣) وهاري ترومان (١٩٤٥-١٩٥٣). وكان دين راسك، وزير الخارجية في عهد جونسون، رئيسا لمؤسسة روكفلر[٣٠]، وصرح رئيس مجلس إدارة شركة ستاندرد اويل اوف نيوجرسي، قائلا "إنني لا أرى حدودا لامتداد الأعمال الأمريكية في كل أنحاء العالم"[٣١]. وللرئيس حق استخدام النقض على مشروعات القوانين المقدمة من قبل الكونغرس، ويستخدم الرئيس الفيتو بصيغتين: الفيتو الصريح: ومن خلاله يُعيد الرئيس النص الذي لم يوافق عليه دون توقيعه للكونغرس مشفوعاً برسالة منه يُبين فيها أسباب رفضه للنص وإن هذه الصيغة من الفيتو يُمكن كسرها على الرغم من أن ذلك يكون صعباً لكن بإمكان الكونغرس الاعتراض عليه إذا ما وافق ثُلثي أعضاء المجلسين. الفيتو الجيب: وهنا يجب العودة للمادة الأولى (الفقرة ١) وهي على الرئيس التوقيع خلال (١٠) أيام من تحويل النص، وإذا لم يوقع يصبح القانون نافذاً، لكن في بعض الأحيان يُحّول النص للرئيس ولم يبقَ على انتهاء دورة الكونغرس إلا أياماً تقل عن (١٠) أيام ولكنه في حالة رفضه لمشروع القرار فلا يوقع ولا يُرسل الرسالة التي تحمل أسباب رفضه، وإن هذا بمثابة التحايل من جانب الرئيس للالتفاف والمعارضة للقرار[٣٢].

إن المهام الملقاة على عاتق الرئيس تمثل جزءً من الفلسفة السياسية التي يحرص النظام السياسي الأمريكي على استحضارها في أدائه وبمستوياته المختلفة. فالرئيس الأمريكي لا يمثل فقط قمة هرم السلطة التنفيذية المشاركة بفاعلية في عملية التخطيط الاستراتيجي وبشمولية أكبر في صنع القرار السياسي الأمريكي[٣٣]، وإنما هو أيضاً الحارس على تنفيذ القوانين والقائد العام للقوات المسلحة البرية والجوية والبحرية، وبموجب ذلك يستطيع إدخال القوات الأمريكية في (عمليات حربية) من دون أن يكون قد سبقها إعلان الحرب بصورة رسمية من قبل الكونجرس كما فعل الرئيس (ترومان) في حرب كوبا ١٩٥٠[٣٤].

وبمقتضى الدستور[٣٥] فإنه لا وجود لثنائية في الجهاز التنفيذي، بخلاف النظم البرلمانية، لذا فلا بد من وجود جهاز تنفيذي مساعد يتكون من الآتي:- الإدارة التنفيذية، الديوان التنفيذي[٣٦] للرئيس ويتألف من:- ديوان البيت الأبيض، ديوان الإدارة والميزانية، مجلس الاستشاريين الاقتصاديين، مجلس الأمن القومي وديوان التمثيل التجاري الأمريكي. وهناك الوكالات التنفيذية والمستقلة: وتضم أكثر من (٧٥) وكالة ومؤسسة ومكتب تابع للدولة الفيدرالية وأبرزها ما يأتي: وكالة المخابرات المركزية، وكالة حماية البيئة ووكالة الإعلام والاتصال[٣٧].

وبطبيعة الحال، فإن الأجهزة والوكالات السابقة قد لا تساهم بصورة مباشرة في عملية التخطيط الاستراتيجي، كما أن بعضها قد يكون مسؤولاً عن التعامل مع مخرجات عملية التخطيط الاستراتيجي. في حين أن من بينها تلك التي تقع عليها التخطيط الاستراتيجي في مقدمة أولويات مهامها التنفيذية كوزارتي الدفاع والخارجية ومجلس الأمن القومي ووكالة المخابرات المركزية[٣٨].

ومن الملاحظ أن مشاركة هذه الأجهزة ليست بالقوة نفسها، فيما يتعلق بالتخطيط الاستراتيجي. فمن ناحية المعلومات والبدائل التي تقدمها إلى الرئيس ليعتمدها، يرى أن الأخير يأخذ أغلب المعطيات السابقة من مجلس الأمن القومي كما حدث في عهد الرئيس نيكسون بعد اختيار كيسنجر مساعداً للرئيس في شؤون الأمن القومي، وتارة أخرى يعتمد على وزارة الخارجية وأحياناً يعتمد ذلك على شخصية من يتولى مسؤولية هذه الأجهزة[٣٩]. وبالرغم من فاعلية لجان الكونجرس وتلك الجهود الشخصية لبعض أعضائه المهتمين في مجال العلاقات والسياسة الخارجية، إلا أن المبادرة بقيت بيد السلطة التنفيذية وتحديداً البيت الأبيض[٤٠].

ولأسباب عدة[٤١] احتكرت السلطة التنفيذية للمعلومات في مجالات الاستخبارات والدبلوماسية والدفاع والعلاقات الاقتصادية والتجارية و..[٤٢].

لذا يعد (مجلس الأمن القومي) أهم الأجهزة التي يعتمد عليها الرئيس لإمداده بالمعلومات الدقيقة والوافية عن القضايا الأمنية واستراتيجيات الأداء الخارجي بمختلف أشكاله (السياسي والعسكري والاقتصادي). إلا أن ذلك لا يعني أن المجلس ينفرد في ريادته لعملية التخطيط الاستراتيجي وصنع السياسة الخارجية بلا منازع، وإنما وصفت العلاقة بينه وبين وزارة الخارجية بالتنافس وتنازع الصلاحيات غالباً[٤٣]، فصعود نجم مستشار الأمن القومي رافقه في الوقت ذاته تزايد أهمية مجلس الأمن القومي وتراجع أهمية وزارة الخارجية بسبب تحول الأخيرة إلى جهاز بيروقراطي وقد تفوق مجلس الأمن القومي عليها من حيث كم المعلومات ونوعها. وأدى ذلك إلى اعتماد الرئيس على مساعده لشؤون الأمن القومي مما أعطى الانطباع بأن المجلس هو صانع القرار، وأن مستشار الرئيس ينطق بلسان الرئيس ويعبر عن أفكاره وتوجهاته، لذا استطاع كيسنجر وبرجنسكي في عهدي نيكسون وكارتر إصدار التعليمات ليس فقط لموظفي جهاز مجلس الأمن القومي بل للوزارات المختلفة أيضاً بما في ذلك وزارتي الدفاع والخارجية[٤٤]. فضلاً عن ذلك ادت جماعات الضغط pressure Group[٤٥] دوراً رئيساً في تشكيل السياسة الأمريكية سواء تلك التي تمس الأوضاع الداخلية أو الخارجية.

ثانياً: مبادئ السياسة الأمريكية:

إن سياسة الولايات المتحدة تقوم على جملة من المبادئ التي تبناها واضعوا الدستور الأوائل، فجعلوا منها الحجر في صياغة دستور الولايات المتحدة[٤٦].

وتتلخص هذه المبادئ في "الحرية، المساواة، العدالة، حق تقرير المصير". ويرى الأمريكيون أن الثورة الأمريكية[٤٧]. إنما قامت من أجل تحقيق هذه المبادئ[٤٨]. ولم يكن هناك سياسة خارجية للدولة أو علاقات تفاعلية بين هذه الدولة وباقي الدول الأخرى، فحقيقة الأمر أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية كدولة لم تبدأ إلا في عام ١٧٨٧، أي بعد إعلان الدستور وقيام مؤسساته[٤٩]. إن أفعال الدولة هي تلك الأفعال التي يقوم بها صناع السياسة الذين يعملون باسم الدولة وطبقاً لتعريفهم للموقف والذي يتضمن تحديد المصالح المطلوب حمايتها وتكوين ستراتجية الملائمة والقرارات اللازمة لتحقيق ذلك[٥٠]، وبالنسبة

للولايات المتحدة فإن مبادئ رؤسائها التي شكلت جزء مهم من ستراتيجية الأمريكية في مرحلة تكوينها الأولى انتهجت السياسة الأمريكية وفق هذا المبدأ منهجا انعزاليا صاغ تاريخ الولايات المتحدة بطابع فكري(٥١).

مبدأ جورج واشنطن George Washington:

وضع أول مبدأ حدد مسار السياسة الخارجية الأمريكية عندما ظهر الرئيس جورج واشنطن بتاريخ ٧ كانون الأول من عام ١٧٩٦ أمام الكونغرس وقام بإلقاء خطابه الأخير، إذ تحدث وبإسهاب عن علاقات أمريكا مع القوى الأخرى، وضرورة انتهاج بلاده سياسة الحياد، وأكد على أعضاء الكونغرس عن مشروع الحيادية بأنها ليست الحارس الكافي ضد عمليات سلب الأمم الأخرى، وعلق أيضاً بأن حماية القوة البحرية أمر لا غنى عنه مؤكداً على ضرورة توفير المواد من أجل بناء وتجهيز سفن الحرب من أجل خوض غمار الحرب المستقبلية(٥٢). كما حدد على أمريكا أن لا تعقد الأحلاف الدائمة مع أي بلد أجنبي كان، وعلى أمريكا أن تتجنب التحيز إلى إحدى الدول ومعاداة الدول الأخرى، وأن تضع سياستها على أساس مصلحتها(٥٣). إذ قال: "إن قاعدة سلوكنا الكبرى اتجاه الأمم الأجنبية يجب أن تكون قائمة على توسيع علاقاتنا التجارية مع قليل من العلاقات السياسية معها قدر المستطاع، إن سياستنا الحقيقة هي عدم عقد تحالفات دائمة مع أي طرف بالعالم"(٥٤)، هذه الإستراتجية التي اتبعها واشنطن منذ البداية ما كانت تنوي الحياد أكثر من عزمها على اتقاء المؤثرات الخارجية غير المرغوب فيها، إذ أن دولة في بداية استقلالها تكون عرضة للمؤثرات الخارجية بصورة قويه جداً لذا فإن واشنطن أراد تقوية الداخل. لذلك كانت سياسة العزلةIsolation policy(٥٥) سمة السياسة الأمريكية، في القرن الثامن عشر والتاسع عشر. وعلى المنهج ذاته استمر رؤساء الولايات المتحدة في تأكيد الدور العالمي لدولتهم، فبعد أربعة أعوام من خطاب واشنطن المذكور أكد توماس جفرسون Thomas Jefferson(٥٦) تفوق أمريكا على جميع الحكومات الموجودة على وجه الأرض بسبب نظامها الحكومي الذي يصفه في إحدى خطبه بـ (الفريد) بالرغم من أن دور الولايات المتحدة في النظام الدولي لم يترسخ بعد كقوة عظمى(٥٧). ويبدو أن رؤساء الولايات المتحدة التزموا بوصية واشنطن حين دعا إلى تقديم السيطرة الاقتصادية على السيطرة السياسية والعسكرية، لما لها من أثر يفوق تأثير الأخيرتين، وجعلوا الهاجس الاقتصادي هو المحرك الأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية آنذاك(٥٨). فعلى

سبيل المثال يؤكد المؤرخ الأمريكي جاك بيرهامن أن السياسة الأمريكية إنما هي قائمة على المصالح الاقتصادية، ويرى أن دستور الولايات المتحدة إنما وضع من قبل أشخاص يمثلون الاهتمامات الاقتصادية في المجتمع، وبذلك فهو ينفي صفة الديمقراطية عن الدستور نفياً قاطعاً[٥٩]. وفي مكان آخر نلاحظ أن الستراتيجي الأمريكي هنري ستيل كوماغر يعتقد بأن "الأمريكيين ينظرون إلى الحكم بعين الإنسان الاقتصادي"[٦٠]. والحقيقة أن سياسة الولايات المتحدة إزاء علاقاتها الدولية حتى وقتنا الحاضر كانت ولازالت تضع السيطرة الاقتصادية هدفاً تسعى للوصول إليه وإن لزم الأمر استخدام القوة العسكرية.

مبدأ مونرو (١٨٢٣):

إن مجريات السياسات العامة أكدت وصية جورج واشنطن، ويرى كثير من الكتاّب أن الملامح الأولى لبروز الولايات المتحدة كقوة عظمى منافسة للإمبراطوريات الاستعمارية، إنما بدأت تتوضح في انتهاجها لسياسة العزلة، والتي نظر لها ضمن السياسة التي أنتهجها الرئيس جيمس مونرو[٦١] James MonroKe في مبدئه المعروف بمبدأ مونرو Monroe Doctrine والداعي إلى تجنب المشاكل الأوربية ومنع تدخل أية دولة في شؤون أمريكا اللاتينية[٦٢] وعدّها منطقة نفوذ أمريكية[٦٣].

ولم تستطع الولايات المتحدة بالرغم من استقلالها التخلص من القبضة البريطانية نهائياً، إذ أخذت بريطانيا تنظر إليها على أنها ما زالت تابعاً يدور في فلكها، فأخذت تتدخل في شؤونها الخاصة فارضة عليها أرادتها لاسيما في المجالات الاقتصادية، ولكي يتم الاستقلال سياسياً واقتصادياً كان لابد من خوض غمار حرب أخرى هكذا جرت الأحداث لتقدم اندلاع الحرب البريطاني – الأمريكية ١٨١٢– ١٨١٤[٦٤].

بعد هذه الحرب قررت الولايات المتحدة الأمريكية الابتعاد عن المشاكل الأوربية وتوجيه كامل اهتمامها نحو الداخل ولاسيما نحو اقتصادها[٦٥]، والتزمت بمبدأ جورج واشنطن بسياسة (الحياد) تجاه القضايا الدولية تحقيقاً لمصالحها حتى عرفت تلك المدة بمدة (الشعور الطيب أو عهد النيات الحسنة)[٦٦]، وترسخ هذه السياسة تطبيقاً لمبدأ واشنطن. وهنا يقول صموئيل ادامز، وهو من المؤسسين الأوائل للنظام السياسي الأمريكي، "لن يكون لدينا أساساً قوي أبداً حتى تمنحنا بريطانيا ما خصصته لنا الطبيعة أو حتى نستخلصه منها بالقوة"[٦٧].

كان مبدأ مونرو إعلان صريح لقوة الولايات المتحدة واستقلالها، ومن ثم فعليها التصرف لوحدها وفقاً لمصالحها[٦٨]. وعبر عن راية أمام الكونغرس بقوله "إننا نفضل أن نعبر عن رأينا بصراحة أمام الدول الأوربية على أن نكون كقارب صغير خلف سفينة بريطانية"[٦٩]، وأصر على موقفه رغم معارضة الكثير من الساسة الأمريكيين[٧٠]. لقد أعلن الرئيس مونرو في رسالته السابعة الموجهة إلى الكونغرس في ٢ كانون الأول ١٨٢٣ وحملت مضامين عدة وهي[٧١]: عدم تدخل الدول الأوربية في شؤون الشعوب والبلدان الأمريكية، وعدم السماح لها بإقامة حكومات موالية هناك، ترك الأمور في الجانب الغربي من العالم الجديد للولايات المتحدة الأمريكية، وفي المقابل تعهدت الولايات المتحدة بعدم التدخل بشؤون القارة الأوربية[٧٢]، عدم السماح للدول الاستعمارية الأوربية بإقامة مستعمرات جديدة في الأمريكيتين، وأن لا تعترض الدول الأوربية على عملية استقلال الدول اللاتينية عن إسبانيا والبرتغال، وبدأت هذه المضامين تعرف فيما بعد بمبدأ مونرو The Monroe Doctrine[٧٣]. والحقيقة أن فكرة العزلة السياسية كانت ماثلة في أذهان رؤساء الولايات المتحدة منذ عهد الرئيس جورج واشنطن إلا أنها تبلورت كمفهوم واقعي في عهد الرئيس مونرو، عارضت الدول الأوربية بشدة هذا المبدأ، حتى أن بعض زعماء أوربا نظروا لمبدأ مونرو بازدراء واستهجان إذ صرح المستشار النمساوي مترنيخ قائلاً: إن هذا التصريح شائن ومعيب من جانب الولايات المتحدة[٧٤]، في حين عبر القيصر الروسي عن امتعاضه منه بقوله: "إن هذا التصريح لا يستحق سوى اعظم احتقار"[٧٥]. أما موقف بريطانيا فيمكن عد احتلالها لجزر فوكلاند FoklandIsland شمال شرقي مضيق ماجلان في أقصى جنوب قارة أمريكا الجنوبية عام ١٨٣٠ خرقاً واضحاً للمبدأ الذي أعلنته الولايات المتحدة[٧٦]. ومن الجدير بالذكر أن المبدأ قد مر بمرحلتين أساسيتين: الأولى تبدأ منذ صدوره حتى عام ١٨٤٥، وقد تميزت بالحد من التدخلات الأوربية في شؤون الأمريكيتين، والمرحلة الثانية تبدأ من عام ١٨٤٥ حتى بداية القرن العشرين، وقد تميزت بالتأكيد على عدم التدخل الأوربي وعلى عدم إنشاء مستعمرات أوربية جديدة في العالم الجديد، وتميزت أيضاً باستخدام الوسائل العسكرية في تنفيذ مصالحها وفرضها على تلك الدول بحجة هذا المبدأ، مع استخدام الأساليب الاقتصادية كالإحتكارات وإحكام سيطرة رأس المال الأمريكي، والنزوع إلى السيطرة على الموارد المالية للدول اللاتينية[٧٧]، واستخدم هذا المبدأ لتبرير التدخل الأمريكي، إذ استخدمت أساليب الاحتلال

العسكري المباشر والإطاحة بالحكومات الوطنية ودعم الثورات الموالية لها هناك[٧٨]، وتميزت أيضاً بظهور الملاحق والتعديلات في المبدأ وأشهرها (ملحق بولك)[٧٩]، وتعديل (روزفلت)[٨٠]. ويبدو أن تطبيق مبدأ مونرو لوحظ في الأحداث السياسية المهمة التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية بالحرب مع المكسيك ١٨٤٦ –١٨٤٨[٨١]، إذ تعد هذه الحرب حرباً توسعية؛ لأن السبب الرئيس فيها هو الرغبة الأمريكية – ولاسيما الولايات الجنوبية– في التوسع جنوباً على حساب المكسيك حيث الأراضي الزراعية الواسعة التي يحلم بها الأمريكيون، فضلاً عن رغبة أهل الجنوب في ضم ولايات جديدة تبيح الرق والعبودية لكي يزداد عدد ممثلي الولايات التي تبيح هذه التجارة في الكونغرس[٨٢]. استمرت هذه الحرب سنتين سجلت فيها الولايات المتحدة الأمريكية انتصاراً حاسماً عندما طلبت المكسيك الصلح وعقدت معاهدة (كواد لوب)[٨٣]، وعلى أثر هذه الحرب مع فرحة النصر ألقى الرئيس بولك خطاباً قال فيه "هذه القارة لوحدها تملك الحق لتقرير مصيرها الخاص" وقال أيضاً "إننا سنساعد الدول التي ترغب في تحقيق استقلالها ولن تعترض أي دولة أجنبية"[٨٤].

لقد أكد بولك على مبدأ مونرو، واضاف اليه عنصرين وأطلق عليه (مبدأ بولك) الأول: أنه وسع مفهوم عدم التدخل الأوربي بمنع القوى الخارجية من التدخل الدبلوماسي في العلاقات بين دول أمريكا اللاتينية[٨٥]. الثاني: أنه نشر فكرة عدم الاستعمار، بقرار إنه من الآن فصاعداً لا يمكن للأمم اللاتينية أن تقبل السيطرة الأوربية. إن هذا التعديل بمثابة تطبيق لمبدأ مونرو لغرض الهيمنة الأمريكية على أمريكا اللاتينية منذ الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، لذلك فرضت الولايات المتحدة نفسها على الأطراف المتحاربة بين إسبانيا من جانب والاكوادور وبيرو وبوليفيا وشيلي من جانب آخر، كما لوحظ ذلك بالتدخل في الحرب بين شيلي من جانب وبيرو بوليفيا من جانب آخر[٨٦].

واستجابت لموعظة المؤسسين بالتقوقع في نصف الكرة الأرضية الغربي واحتكاره لنفسها متبعة سياسة استعمارية لم تكن محسوسة أو ملحوظة من قبل القوى الكبرى المتصارعة على النفوذ في القرن التاسع عشر، وبهذه السياسة رسمت قوس الهيمنة الأول في تاريخها السياسي، وقد استغرق استكمال الهيمنة على هذا القوس قرناً برمته، لكنه كان قرناً ضرورياً للإعداد لوثبات جديدة وأقواس هيمنة أخرى ستكون هذه المرة نحو شرق المحيط لتبتلع خلال القرن الجديد قوى كبرى برمتها، كانت إلى وقت قريب تسعى للهيمنة والنفوذ[٨٧].

وعموماً يعد مبدأ مونرو من أهم المبادئ التأريخية التي تأسست على أصولها السياسة الخارجية الأمريكية بصورة متميزة عن ما كان سائداً في العالم القديم(٨٨). وإن تحبيذ الولايات المتحدة الأمريكية لمبدأ مونرو لأنها تفكر في مصالحها الخاصة، أما سلامة أراضي البلدان الأمريكية الأخرى فمسألة عرضية وليست غاية في حد ذاتها وقد يبدو ذلك قائماً على الأنانية وحدها لكن صاحب المبدأ (مونرو) لم يكن يحدوه في إعلانه حافز أكثر سمواً ولا حافز أكثر سخاءً(٨٩). لقد أهتمت الولايات المتحدة وفق هذا المبدأ بالابتعاد عن العالم القديم والتمتع بحرية التجارة وعدم الاشتراك بالصراع الاستعماري الأوربي، ومع ذلك فإنها استطاعت أن تحقق تحركات سياسية خارجية مهمة مستغلة طبيعة الوضع العالمي آنذاك، وكانت توحي دائماً طول هذه الفترة بأنها تتمتع بدرجة من الوحدة والإصرار(٩٠). وإذا تساءلنا كيف أثرت تلك المرحلة التأريخية على السياسة الخارجية الأمريكية؟ فإننا سنجد أنها ساعدت على بلورة سياسية خارجية أمريكية تتسم مبادئها بالبساطة والتعقيد في آن واحد، فكان نطاق المصلحة القومية الذي اعتمد على وجود الولايات المتحدة في إقليم جديد متسع اتسم بالبساطة، ولكن المبادئ التي حاول رواد السياسة الأمريكية مثل واشنطن ومونرو صياغتها كانت رائدة وغير مسبوقة مما جعلها تتسم بالتعقيدات أثناء التطبيق، إذ بدت وكأنها مصممة خصيصاً لبيئة وطموحات الولايات المتحدة(٩١). وما إن وصل القرن التاسع عشر إلى نهايته حتى بدت الولايات المتحدة قوة استعمارية كبرى في المحيط الهادي، وأسست قواعد عسكرية في الاسكا وجوام وويك وهاواي، واحتفظت بقوات لها في الفليبين، وامتدت إمبراطوريتها إلى مسافة بعيدة داخل المحيط الهادئ حتى بدت على أبواب آسيا، وقد مكنتها قدرتها على ممارسة نفوذ قوي في شرق آسيا(٩٢). في عام ١٨٨٧ أقام الأمريكيون قاعدتهم البحرية الأولى في المحيط الهادئ في جزر هاواي (بيرل هاربر الواقعة في غرب هونولولو) وفي ١٨٩٨ ضموا الأرخبيل، وتقاسموا مع ألمانيا أرخبيل الساموا، وساعدت الحرب مع إسبانيا على كسب جزر الفلبين وجزيرة غوام، وتم تأمين طرق التجارة الأمريكية مع استراليا والشرق الأقصى وشاركت الولايات المتحدة بقسط نشيط في قمع ثورة البوكسر دفاعا عن مبدأ المنافسة الحرة التجارية الدولية في الصين (مبدأ الباب المفتوح) وفي بحر الانتيل تعلقت السياسة الأمريكية في الواقع بنفس الأهداف التي في المحيط الهادئ؛ لأن القصد تغطية اقتراب قناة مستقبلية بين المحيطات، ولهذا يجب أولاً حذف المصالح الأوربية في هذه المنطقة، لهذا ضغط الرئيس

الديمقراطي كلفلاند في ١٨٩٥على بريطانيا لفرض تحكمه في الخلاف البريطاني الفنزولي، كما أوجد الأمريكيون حجة للتدخل في جزيرة كوبا واحتفظت بقاعدة بحرية هي (غوانتانامو) وضمت إلى السيطرة الأمريكية[٩٣]. لقد أخذت مصالح الولايات المتحدة تتشعب، ويزداد نفوذها العالمي وبدت تمتلك قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية توازي ما تمتلكه القوى الكبرى الموجودة آنذاك، ففي بداية القرن العشرين، أدركت الولايات المتحدة مركزها المتنامي، فاتجهت بسياستها نحو الخارج، والارتقاء بنفسها إلى مصاف الدول الكبرى، لاسيما في عهد رئيسها Theodore Roosevelt (وليم ماكنلي ثيودور روزفلت)[٩٤].

الخاتمة

كانت الإدارات الأمريكية المتعاقبة وطيلة القرن التاسع عشر تتجه نحو العزلة التي كانت ترى فيها أفضل الاستراتيجيات التي تكفل الأمن القومي الأمريكي وتوفر لها فرصة التركيز على مسؤوليات التنمية والبناء الاقتصادي، وقد أقترن خيار العزلة تاريخياً بـ (مبدأ مونرو) والذي أصبح حجر الزاوية في السياسة الخارجية الأمريكية طيلة القرن التاسع عشر.

لقد حققت الولايات المتحدة ما حققته من مكانة دولية لم يكن لها مثيل في الماضي والحاضر، باتباع أسلوب واحد لم يتغير طوال القرن العشرين، وهو مد النفوذ والسيطرة، اعتماداً على سياسة (المراحل)، وانتهاز الفرص كلما سنحت لها لتنفيذ طموحها الإمبراطوري وإمكانياتها مستخدمة الأساليب العلمية في التفكير الأستراتيجي والتخطيط والتنفيذ ايضاً.

لذلك كان حرياً بنا ونحن نتتبع مكانة الهيمنة في التفكير الأستراتيجي ان نثبت رسوخها وعلوها في التفكير الأستراتيجي الأمريكي منذ النشوء والأستقلال وبقت هكذا، أن لم تكن قد تطورت أكثر وأخذت مكانة لا يمكن التراجع عنها مستقبلاً. وعليه لابد من تبيان أهم المراحل التي مرت بها الإمبراطورية الأمريكية في دفقها الإستراتيجي المستمر نحو تلك الغاية على طول تاريخها الذي لم يعرف يوماً السكون والركون.

وهذه المرحلة يمكن أن نحددها منذ مطلع القرن العشرين حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث شهدت الولايات المتحدة وثبه كبيرة وخطت خطوة مهمه لتؤكد حضورها ووجودها كقوة عظمى في معادلة ميزان القوى العالمي، وشهدت هذه المرحله اختباراً حقيقياً لمدى قدراتها القيادية في استغلال الفرص التي اتيحت لها، بل ومن خلال خلقها للفرص، وهذا ما اكدته هذه المرحلة الفاصلة في تاريخها كما ذكره مكسيم لوفابفر. بمرحلة الأنتقال (١٩٠١-

_١٩١٦): فمنذ عام ١٩٠١، بدأ الجدل حول جدوى سياسة الانعزال بعد أن استكملت الأمة عناصر قوتها وأصبحت مدعوة إلى مشاركة الأمم الأخرى في الشأن العالمي. ان المرحلة ما بين عامي ١٩٠١-١٩١٦، تمثل المرحلة الأنتقالية ما بين مبدأ الأنعزال ومبدأ المشاركة العالمية، وهي السنوات التي استغرقها الجدل الفكري بين فريقي الانعزال والمشاركة، وهي حقبة لم تشهد على اية حال مناطق نفوذ جديدة للولايات المتحدة خارج مناطق نفوذها التقليدية، ولكنها مثلت المرحلة التي دب فيها النشاط في الدبلوماسية الأمريكية لتمارس بعض الأدوار المحدودة في الشؤون العالمية.

الهوامش

(١) حسين فوزي النجار، أمريكا والعالم، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٧٧، ص٢٩-٣٣؛ http://WWW.holidays.go

(٢) شوقي جلال، العقل الأمريكي يفكر: من الحرية الفردية إلى مسخ الكائنات، القاهرة، ط٢ ، ٢٠٠٠، ص٧٨-٧٩.

(٣) أمين محمود عبدالله في أصول الجغرافيا السياسية، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٧، ص٢٩٣ وص٣٠٥وص٣١٢.

(٤) المصدر نفسه ، ص٣٠٥-٣١٢.

(5) Neville Brown, strategic Mobility (London Ghatto and windus for the Institute to strategic studies,1963,p68.

(٦) جون دكنسن: ولد في مستعمرة ميرلاند، أكمل المحاماة في مدينة فيلادلفيا عام ١٧٥٧ وكان أحد اقطاب المعارضة لقانون الطابع الذي ساهم بشكل كبير في اصدار مقررات قانون الطابع عام ١٧٦٥ ، اصدر مقالات رسائل من مزارع في نهاية عام ١٧٦٧ وعدت أفضل ما كتب في هذه المرحلة التاريخية. اختير عام ١٧٧٤ مندوباً لمستعمرة بنسلفانيا .اختير عضواً للمؤتمر القاري الثاني، وعند تبني المؤتمر القاري الثاني قرار الاستقلال رفض دكنسن ولم يوقع على اعلان الاستقلال مطلقا :
www.P.wood.com/history/pms2ht.pritishprimeminister.177 to 1852.

(٧) جورج واشنطن، أختصاراً(واشنطن)١٧٣٢-١٧٩٩ أول رئيس للولايات المتحدة والقائد العام لجيش المستعمرات أثناء حرب الاستقلال١٧٧٥-١٧٨٣، ترأس الاتفاقية الدستوريةَ عام ١٧٨٩التي صاغت الدستور الأمريكي وانتخب لفترتين متتاليتين١٧٨٩-١٧٩٧، وضع واشنطن الكثير من السياساتِ والتقاليد

والاعراف التي هي معمول بها حتى الآن، بسبب دوره المركزي في تأسيس الولايات المتحدة، يطلق عليه الأمريكيون اسم (أبّ البلاد): مودو مسكا بيترشام، قصة رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة علي عبدالرحمن، دمشق، د.ت، ص٣٤.للمزيد ينظر: جينيف بيف فوستر، سيرة جورج واشنطن، ترجمة: أمين مرسي قنديل، القاهرة، ١٩٥٣، ص٢-١٠

(٨) نيل فيرغسون، الصنم، صعود وسقوط الإمبراطورية الأمريكية، ترجمة معين محمد الأمام، الرياض، ط١، ٢٠٠٦، ص٦٤-٦٥.

(٩) كليفورد لونجلي، الشعب المختار، الاسطورة التي شكلت انجلترا وأمريكا، ترجمة: قاسم عبدة قاسم، مكتبة الشروق الدولية، ط١، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٢٣-٢٤.

(10) Frederic A. Ogg and P. Orman Ray , Introduction to American Government , New York, Appleton – Century– Crofts,Inc.,1951,P.8;Irving Brant, James Madison (The Nationalist 1780-1787),New York,1948 , P.48

(١١) د. محمد كامل ليلة، النظم السياسية(الدولة والحكومة)، دار النهضة العربية بيروت، لبنان، ١٩٦٩، ص٥٧٠.

(١٢) الدستور الأمريكي، التعديل الثاني عشر الذي أقر عام ١٨٠٤ : يجتمع الناخبون، كل في ولايته، ويقترعون بنظام الاقتراع السري لانتخاب الرئيس ونائب الرئيس، ويتعين أن يكون وأحداً منهما على الأقل من غير سكان الولاية نفسها معهم، وعن اختبار الرئيس يراعى أخذ الأصوات بحسب عدد الولايات حيث يكون لممثلي كل ولاية صوت وأحد..Knopf,Op.Cit.,P. 500

(١٣) مكتب برامج الإعلام الخارجي وزارة الخارجية الأمريكية ، موجز الإنتخابات الأمريكية ، ص٢-٣٠؛ للمزيد ينظر: http://usinfo.state.gov/

(١٤) منعم ضاحي العمار، صنع الهدف وتجديده، دراسات ستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ٢٠٠١، ص٥٨-٦٦

(١٥) يحتاج كل الرؤساء إلى مستشارين لصنع السياسة وإدارة الفرع التنفيذي للحكومة وعادة يتم انتقاء النخبة من ألمستشارين من بين أعضاء المكتب التنفيذي للرئيس ويضم المكتب تسع وكالات انشئت لمعاونة الرئيس وأهمها مكتب البيت الأبيض ومكتب الإدارة والميزانية ومجلس الأمن القومي ومجلس المستشارين الاقتصاديين كما ينشد الرئيس مساعدة الوزراء والمدعي العام في المشاورات بصدد السياسة.: لاريا لتويتر ، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة جابر سعيد، القاهرة، ٢٠١١، ص١٨٧-١٩٠. ينظر مخطط رقم ١و٢في ملحق الاطروحة.

(١٦) خيرية قاسمية، السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٦، ص٧٦.

(17)William B.Quandt. Decade of Decisions: American policy toward the Arab-Isaeli conflict,1967-1976(Berkley, calif: university of California press, 1977, p.29-31.

(١٨) د. فواز جرجيس، السياسة الأمريكية تجاه العرب، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨، ص١٩.

(١٩) د. فاضل زكي محمد، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية، بغداد، ١٩٧٥، ص١٦٢.

(٢٠) محمد حسنين هيكل ، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، دار الشروق، القاهرة، ط١، ٢٠٠٣، ص٥٠ .

(٢١) برنارد شفارتز، القانون في أمريكا، ترجمة ياقوت العشماوي ، القاهرة:١٩٨٠، ص١٠٥.

(٢٢) إبراهيم عبدالمجيد محمد، مبدأ مونرو وتطوره، دراسة في سياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه أمريكا اللاتينية ١٨٢٣-١٩١٥، القاهرة، ١٩٨٨، ص٩١-٩٣.

(٢٣) تشترك المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية برسم السياسة الخارجية.: د. فاضل زكي محمد، المصدر السابق، ص١٤٩-١٨٣.

(٢٤) لاري الويتز ، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية ، المصدر السابق، ص١٩١.

(25) Robert K.CARR and Others, American Democracy in theory and practice, Holt, Rinehart and Winston, NewYork,USA,1961,P.P.373-374.

(٢٦) روستو كلينوت، النظام الرئاسي في الولايات المتحدة، ترجمة سمير سالم، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، دت، ص١٩-٢٣.

(٢٧) ريتشارد نيوستاد، سلطة رئيس الجمهورية في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة د.راشد البراوي، القاهرة، مؤسسة سجل العرب، ١٩٦٣، ص٦٨ .

(٢٨) الذي كان يعمل بشؤون صناعة النفط إذ تمكن بالاشتراك مع أخيه وعدد من الرأسماليين الكبار من تأسيسها برأسمال قدره مليون دولار ثم ازداد رأس المال فيما بعد وأخذت الشركة تعمل على سحق منافسيها بعقدها الاتفاقات مع شركات النقل والمؤسسات الصناعية أو السيطرة عليها بشرائها أو إفلاسها فتقع في قبضتها وفي عام (١٨٨٢) اندمجت هذه الشركات مكونة شركة واحدة ضخمة هي ستاندروأويل أوف نيوجرسي . حربي محمد ، الستراتيجية النفطية الغربية في الخليج العربي ، مكتبة المنار، بغداد، ط١، ١٩٧٤، ص١٧-١٨ .

(٢٩) معن عبد القادر زكريا، من هم صناع القرار في الولايات المتحدة، دمشق ، ٢٠٠٨، ص٨٨.

(٣٠) ل. ناتاراجان ، الخطة الأمريكية للسيطرة على العالم، ترجمة محمد محمود الاواني، دمشق، ١٩٧٠، ص١١

(٣١) المصدر نفسه، ص١١.

(٣٢) صالح جواد الكاظم، علي غالب العاني، الأنظمة السياسية، بغداد، ١٩٩١، ص٨٠. ينظر: الجدول الملحق بالأطروحة.: أ.إثنان من (فيتو الجيب) أُبطلا في المحاكم. ويُعتبران هنا(فيتو عادي) .ب. اعتباراً من (٢٥ حزيران١٩٩٢) يعتبر الكونكرس بعض (فيتو الجيب) التي استخدمها بوش في إطار (الفيتو العادي)؛ للمزيد ينظر: فيتوات الرئيس(١٧٨٩ – ١٩٩٢)مجلس الشيوخ (واشنطن دي سي. مكتب مطابع الحكومة ١٩٩٣)، ص٨-١١.

(٣٣) موريس ديفرجيه ، النظم السياسية، ترجمة: أحمد حسيب عباس ، مؤسسة كامل مهدي للطباعة والنشر والتوزيع(القاهرة) ، د ت ، ص ٩٥ .

(٣٤) ارسنت صربيفن، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة محمد عبد المعز، القاهرة، ١٩٥٤ ، ص١٠٣.

(٣٥) من الجدير بالذكر ان التعديل الثاني والعشرين الفقرة الأولى تحديد الرئاسة بفترة ولايتين اقترح هذا التعديل بفترة في ٢٤ اذار ١٩٤٧ وتمت المصادقة عليه في ٢٧شباط ١٩٥١.د.عبدالعزيز سليمان نوار ود. محمود محمد جمال الدين، المصدر السابق، ص٣٨٥.

(٣٦) تأسس هذا المكتب سنة ١٩٣٩ ضمن خطة تجميع المؤسسات (Reorganization –Plan) . ديفيد وايز وتوماس روس ، الحكومة الخفية، ترجمة : جورج عزيز، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٨٥، ص٣٧ ؛ حاول للمزيد ينظر: د.كنعان حسين، من يصنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة الباحث، العدد٣١-٣٣، مصر، كانون الثاني– نيسان ١٩٨٤.

(٣٧) منصف السليمي، صنع القرار السياسي الأمريكي، مركز الدراسات العربي–الأوربي، ط١، باريس ، ١٩٩٧، ص١٨٧.

(٣٨) وكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية CIA كتاب الحقائق العالمية لوكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية..http://WWW.Cia.gov|library|publications|the-world-factbook|index.htmi

(٣٩) محمد ربيع ، صنع السياسة الأمريكية والعرب، دار الكرمل ، عمان – الأردن ، ١٩٩٠، ص ٣٥ .

(٤٠) فيقال أن قوة الكونجرس تكمن في سلبيته وليس الإيجابية العملية ، فله رقابة على السلطة التنفيذية على نحو منع تمويل بعض الأغراض المحددة بالسياسة الخارجية ورفض المصادقة على أية معاهدة بدون تعديلها وتأسيس لجان إشراف على الاستخبارات في أواسط السبعينات لمراقبة مكاتب المخابرات ، استناداً إلى ما جاء في الدستور الأمريكي من صلاحيات منحت لمجلس الشيوخ والتي يضاف إليها أيضا المصادقة على من يعينهم الرئيس أو رفضهم .

Paul Johason ,Modern Times :The world from the Eighties: Harper and Row (New York),1993,P.85

(٤١) فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب، كيف تصنع ؟ ومن يصنعها؟ ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٢، ص٨٨.

(٤٢) لاري الويتز ، المصدر السابق ، ص ١٧٩ ؛ مكتبة الكونكرس.http://WWW.IOC.gov

(43) ZbignewBrzeeinski ,The NSCS Midife Crisis , Foreign Policy ,Winter 1987-1988 , P.80 .

(44) David Brooks , Anti-Communism and the American Enter Pries , An Historical Perspective , CALC Report Vol . XIU , No . 5. 1988, P.9 .

(٤٥) جماعات الضغط: هي جماعة من الأشخاص تربطهم علاقات اجتماعية خاصة ذات صفة مؤقتة أو دائمة ، وتجمع هؤلاء الأفراد يقوم على أساس وجود هدف مشترك أو مصلحة مشتركة بينهم يدافعون عنها بالوسائل المتيسرة لديهم علنية كانت أو سرية ويسعون إلى الضغط على هيئات السلطة في الدولة لكي تتخذ قرارات ترعى مصالحهم وأهدافهم المشتركة. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وابعاده، ط٢، بغداد، دار الحكمة، ١٩٩١، ص٣٥٥.

(٤٦) وهو أقدم دستور مكتوب في العالم ، وهو مازال نافذاً حتى الآن. ويقوم على أساس الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقانونية. تمت صياغة الدستور الأمريكي في عام ١٧٨٧، وتمت المصادقة عليه عام ١٧٨٨، وبدأ العمل به في عام ١٧٨٩.: بروس فندل ايوايستر فندلاي، الدستور الأمريكي، إعداد وترجمة لجنة دائرة المعارف العامة، دار الكرنك للنشر، القاهرة، ١٩٦٤، ص١٨.

(٤٧) هي حرب الاستقلال الأمريكية أو الثورة التي قامت ضد بريطانيا عام ١٧٧٥، وأدت إلى ميلاد دولة جديدة باسم الولايات المتحدة الأمريكية . كانت الثورة أو الحرب الثورية قد اندلعت بين بريطانيا والولايات الثلاث عشرة الممتدة على الساحل الأطلسي في أمريكا الشمالية لم توفق قط في بادئ الأمر في إقامة حكومة قومية فعالة، في ١٩/نيسان/ ١٧٧٥ عندما اصطدم البريطانيون بالثوار الأمريكيين في مدينتي لكسنجتونLexington وكونكوردConcord في ولاية ماساتشوستسMassachusetts ، واستمرت سنوات وانتهت في ٣/أيلول/ ١٧٨٣، عند توقيع معاهدة باريس بين بريطانيا والولايات المتحدة التي اعترفت بموجبها بريطانيا رسميا باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية.: دان ليسي، الثورة الأمريكية دوافعها ومغزاها ، ترجمة سامي ناشد، ج١، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٦٦، ص٢٢؛

Smith and Zurcher, New Dictionary of American Politics , New york,1949, P1.

(٤٨) جاء ذلك في نص وثيقة الاستقلال المؤرخة في٤/تموز/ ١٧٧٦.: دائرة المعلومات الأمريكية، أسس الحرية، وثائق أساسية عن تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية وزارة المعارف، بغداد، د.ت، ص٨.

(٤٩) برنكس دكستر، فلسفة السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة حسين عمر، القاهرة، ١٩٥٢، ص١٤٩

(٥٠) مجلة السياسة الدولية،ع(٩٧) د.عبد المنعم سعيد،توجهات الإدارة الأمريكية تجاه المنطقة العربية، ، ١٩٨٩، ص٩٢.

(٥١) رينيه ديمون، النقد العالمي المعاصر، ترجمة جورج طرابيش، الدار البيضاء، ١٩٩٣، ص٢٧٣.

(52) Quited in: Jacob K.Neff ,The History of The Navy of the United States of American,New york,1856, p.35.

(٥٣) فرانكلين اشر، موجز تاريخ الولايات المتحدة، ترجمة مهيبة مالكي دسوقي، بيروت، ٢٠٠٠، ص٨١.

(٥٤) ميشال بوغنون– موردان، أمريكا التوتاليتاريه الولايات المتحدة والعالم إلى أين ؟ترجمة خليل أحمد، بيروت ،٢..٢،ص٤٢؛ كلود جوليان، الإمبراطورية الأمريكية، ترجمة ناجي أبو خليل، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٧٠، ص٣٨.

(٥٥) الانعزالية هي سياسة خارجية تعتمدها الدولة من خلال عدم الدخول في أي تحالفات أجنبية أو اتفاقات دولية أو التزامات اقتصادية أو تجارية ، على أمل أن تركز جميع مواردها الخاصة في التقدم داخل حدودها ، في حين تبقى في سلام مع الدول الأجنبية الأخرى عن طريق تجنب جميع الاتفاقات الخارجية.:

Paul E. Zinner, Document On American Foreign Relations in the Twentieth Century,New York,1969,p43.

(٥٦) توماس جيفرسون ١٧٤٣–١٨٢٦ الرئيس الثالث للولايات المتحدة الأمريكية(١٨٠١–١٨٠٩) . يعدّ المؤلف الأول لإعلان الاستقلال عام ١٧٧٦. وهو من الآباء المؤسسين للولايات المتحدة . كان جيفرسون فيلسوفاً سياسياً ورجلاً من عصر التنوير، إذ أيد الفصل بين الكنيسة والدولة . وكان المؤلف للنظام الأساسي للحرية الدينية في أمريكا عام ١٧٧٩، يمثل جيفرسون (جد الديمقراطيين) وزعيم الحزب الديمقراطي الأمريكي. فنسنت شيان، توماس جيفرسون أبو الديمقراطية، ترجمة جاسم محمد، مطبعة دار المعرفة، بغداد، ١٩٥٩، ص٣٣؛ =

= Heather Lehr Wagner, The History of the Democratic Party (The U.S. Government: How It Works),Chelsea House Publications, 1st edition, Philadelphia,2002,p52.

(٥٧) بروسترك .ك ديني ، نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكية، المصدر السابق، ص١٩.

(58) Seymour Harris, American Economic history, Mggraw Hill Book Company, New York,1961, p 41.

(59) Jack Behrman,U .S.International Business and Governments,McGraw Hill, New York, 1971, p169.

(60) Henry Steele Commager ,Documents of American History 1900–1945 ,Yale University Press,USA,p123.

(٦١) جيمس مونرو(١٧٥٨-١٨٣١)الرئيس الخامس للولايات المتحدة(١٨١٧-١٨٢٥) ، درس القانون على يد الرئيس جيفرسون وانتخب كسيناتور جمهوري في مجلس الشيوخ الأمريكي عام ١٧٩٠، ثم سفيرا في فرنسا عام١٧٩٦، وحاكما لولاية فرجينيا عام ١٨٠٢، ووزيرا للخارجية عام ١٨١٥.أنتخب لفترتين رئاستين متتاليتين.

The Encyclopedia Americana , The Intenation Reference Work , Printed and Boundoy Book Manufacturing Division ,Volume 17, U.S.A,1996,p113.

(٦٢) اتفق معظم الجغرافيين على تسمية الأرض الأمريكية جنوب خط عرض ٣٠ْ شمالا بهذا الاسم(أمريكا اللاتينية) :

J.Fred Rippy , Latin America, Modern History, New York ,University of Michigan,Vail – Ballou Press , Inc.1958,P17-18

(٦٣) رأفت غنيمي الشيخ ، أمريكا والعلاقات الدولية، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٩، ص٩٩.

(٦٤) تعد هذه الحرب سبباً مباشراً لسياسة نابليون تجاه بريطانيا(الحصار القاري) فبعد أن ضاق الخناق على بريطانيا في أوربا اتجهت نحو العالم الجديد في التعامل التجاري لتعويض خسارة أسواقها الأوربية، وبسبب نظرة بريطانيا إلى الولايات المتحدة على أنها تابع أنكرت على الأخيرة تلك العلاقة فهاجمت السفن البريطانية السفن التجارية الأمريكية وفتشتها ومنعتها من المتاجرة مع فرنسا وحلفائها، وصادف أن أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية أطماعاً توسعية في الشمال على حساب المستعمرة البريطانية كندا، فساءت العلاقة بين الأمتين الأنكلو-سكسونيتين يحدوها رغبة من الجانب الأمريكي لنيل الحرية الاقتصادية من بريطانيا وإنهاء نظرة التبعية لدى الأخيرة، لذلك اندلعت الحرب بينهما واستمرت سنتين سجلت فيها بريطانيا نصراً حاول عسكرياً ساحقاً، أما من جانب الولايات المتحدة فإنها حققت نصراً سياسياً ، إذ أممت اقتصادها من التبعية والهيمنة البريطانية فسميت هذه الحرب ب(حرب الاستقلال الثانية) . ماركريت تتل سبروت، ماهان المبشر الداعية للقوة حاولالبحرية، رواد الاستراتجية الحديثة الفكر العسكري من مكيافللي إلى هتلر، ترجمة محمد عبد الفتاح إبراهيم، ط٢:المكتبة العالمية، بغداد، ١٩٨٥، ص١٦؛ للمزيد ينظر: صبري فالح الحمدي، دراسات في تاريخ أمريكا وعلاقاتها الدولية، بغداد، ٢٠٠٢، ص٢٥

(٦٥) دايفيد كوشما نكويل، النظام السياسي في الولايات المتحدة، المصدر السابق، ص٢٩٣- ٢٩٩

(٦٦) فرانكلين اشر، موجز تاريخ الولايات المتحدة، المصدر السابق ، ص ٨٨ .

(٦٧) عبد الغفور كريم علي، مبدأ استخدام القوة في سياسة أمريكا الخارجية: دراسة في ضوء أزمة الخليج، أزمة الخليج، ع٣ ، منشورات الجمعية العراقية للعلوم السياسية، بغداد، ١٩٩١، ص١٢١.

(68)S.f.Bemis,Adiplomatic History of United states(New York,1965),p,203-205.

(٦٩) كارلتون هيز ، التأريخ الأوربي الحديث١٧٨٩– ١٩١٤، ترجمة: فاضل حسين، جامعة الموصل، ١٩٨٧، ص٣٦.

(٧٠) كان ادمز مقبلاً في تلك المدة على الانتخابات الرئاسية التي رشح نفسه فيها، وأراد عمل دعاية قوية ولافتة لكي يفوز فيها، فأراد إظهار نفسه بصورة مستقلة عن السياسة البريطانية .محمد مصطفى صفوت، الجمهورية الحديثة، ط١، منشأة المعارف، الإسكندرية ، ١٩٥٨، ص٥٧ .

(٧١) عبد المجيد نعنعي، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث، دار النهضة العربية، بيروت١٩٨٣، ص ١١٨.

(٧٢) لم تلتزم الولايات المتحدة الأمريكية بهذا العهد، اذ اظهرت عطفها ومساندتها لثورات عام ١٨٤٨ في أوربا ، وارادت الاعتراف بثورة المجر، وعندما فشلت الثورة هناك استقبلت الزعيم الثوري المجري(كوشورت) في واشنطن. محمد مصطفى صفوت، الحياد الايجابي أسسه ودوافعه اللأنسانية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٠، ص٥٨ .

(73) Louis L.Snyder , 14. The Monroe Doctrine . December 2 ,1823 , Fifty Major Documents of the Nineteenth Century , Washington ,1955 , p 52 – 55.

(74) Herring, A History if Latin America from the Beginning to the present (Revised ,1966)p.793.

(75)Ibid.p794.

(٧٦) رأفت غنيمي الشيخ، المصدر السابق، ص٨٣.

(٧٧) روي مكريدس، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة حسن صعب، منشورات المكتبة الأهلية، بيروت، ١٩٦١، ص١٠٦، ص٤٣٧.

(٧٨) عبد الفتاح حسن أبو علية، تاريخ الأمريكيتن والتكوين السياسي للولايات المتحدة، ط:دار المريخ، د.م، ١٩٨٧، ص١٠٠.

(٧٩) نسبة إلى الرئيس الأمريكي جيمس بولك (١٧٩٥ – ١٨٤٩ ، ١٨٤٥ – ١٨٤٩) إذ ألقى خطبة بمناسبة إلحاق تكساس بالاتحاد الأمريكي إذ قال:"إن كل دولة أمريكية تريد الاستقلال فإن لها ذلك ، وكل دولة تريد الدخول بالاتحاد الأمريكي يحق لها ذلك دون معارضة أية دولة أوربية لأن الدولة حرة في اختيار ما تراه في صالحها" .:إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، المصدر السابق، ص ٥٧٥ ؛ بيير رونوفان ، تاريخ العلاقات الدولية ١٨١٥– ١٩١٤، تعريب جلال يحيى ، ط٢: دار المعارف، القاهرة ، ١٩٧١، ص ٢٧٢.

(٨٠) نسبة للرئيس ثيودور روزفلت (١٨٥٨– ١٩١٩، ١٩٠١– ١٩٠٩) الذي حاول منع الدول الأوربية من استحصال ديونها من بعض الدول اللاتينية كفنزويلا والدومنيكان ، وحلاً لمشكلة الديون الأوربية خولت أمريكا نفسها السيطرة على العوائد المالية لتلك الدول وكماركها والإشراف على ماليتها وتوزيع مواردها بين

الدائنين والدولة نفسها. R .D .Cornwell,World History in the Twentieth Century, Langmam ,4thEDI, 1972, London,p.129-130.

(٨١) أهم أسباب هذه الحرب قضية تكساس التي كانت مقاطعة مكسيكية حتى عام١٨٣٥أندلعت ثورة أعلنت الانفصال عن المكسيك وتأسيس جمهورية تكساس المستقلة، عند ذاك ثارت ثائرة المكسيك واحتجت بشدة، لكن بولك مضى في سبيله فأعلنت المكسيك الحرب على الولايات المتحدة الأمريكية. حسن علي سبتي، أثر الحرب العالمية الأولى على العلاقات الأمريكية-المكسيكية، مجلة الآداب، كلية الآداب، جامعة بغداد، ع٦٩-٧٥، آيار٢٠٠٥، ص٤٨٤ -٤٨٨؛ كارلتون هيز، التأريخ الأوربي الحديث١٧٨٩- ١٩١٤، ترجمة: فاضل حسين، جامعة الموصل، ١٩٨٧، ص٢٢٥-٢٢٦؛للمزيد ينظر: هالكرو فرجسون، ثورات أمريكا اللاتينية، ترجمة: عبد الرؤوف عز الدين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، د ت، ص٥٦.

(٨٢) كارل. ديغلر، الانطلاق من الماضي- القوة التي شكلت أمريكا الحديثة، ترجمة صادق إبراهيم عودة، بيروت، د.ت، ص١٥٥-١٥٧.

(٨٣) معاهدة كواد لوب-هيدالكو Treaty of Guadalupe –Hidalgo عام١٨٤٨ حصلت بموجبها الولايات المتحدة الأمريكية على كل من (كاليفورنيا ونيو مكسيكو ويوتاه ونيفادا واريزونا).

Harold G. Syrett,Treaty of Gouadalupe Hidalgo, American Historical Documents,New York,1960,p. 230.

(84) Harold G. Syrett,Treaty of Gouadalupe Hidalgo,op, cit,p.230.

(٨٥) د. عبد الرزاق مطلك الفهد، دراسات في حركات التحرر في العالم الثالث، بغداد، ١٩٨٥، ص٢٧٦-٢٧٧

(٨٦) المصدر نفسه ، ص٢٧٦-٢٧٨

(٨٧) إبراهيم ابو خزام، أقواس الهيمنة، دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط١، ٢٠٠٥، ص٢٠.

(٨٨) مصطلح العالم القديم يشير إلى أوربا الغربية بإعتبارها مهد الدبلوماسية الغربية الحديثة .

ديني بروستر، نظرة شاملة على السياسية الخارجية الأمريكية، ترجمة ودودة عبدالرحمن بدران، القاهرة، ١٩٩٥، ص٣٣-٣٤.

(89) Babriel kolko, Main currents in Modern American History pantheon ,1984,p.47.

(٩٠) بيار ميكل، تاريخ العالم المعاصر١٩٤٥-١٩٩١، ترجمة يوسف دومط ، بيروت، ١٩٩٣، ص٥٩١

(٩١) فرانسوا غريغوار، المذاهب الاخلاقية الكبرى، ترجمة قتيبة المعروفي، بيروت، ١٩٨٤، ص٩٦-٩٧.

(92)Wlterlehin, Policy foreign of, u s ,1943,p17.

(٩٣) نور الدين حاطوم، تاريخ القرن التاسع عشر في أوربا والعالم، بيروت، ١٩٩٥، ص١٦٥-٦٦

(٩٤) ثيودور روزفلت(١٨٥٨-١٩١٩) ولد ثيودور روزفلت في نيويورك يوم السابع والعشرين من تشرين الأول عام ١٨٥٨ ، هو الرئيس السادس والعشرون للولايات المتحدة (١٩٠١-١٩٠٩) ينتمي إلى الحزب الجمهوري ، عرف بنشاطه ومهارته وخلال حياته اعتبر مؤلفًا ومشرعًا وجنديًا وصيادًا ودبلومآسياً ومحافظًا على البيئة، ومن المتحمسين للقوة البحرية. صانع سلام ومصلح اقتصادي، ولإنجازاته الكثيرة ودوره الكبير أثناء وجوده في البيت الأبيض ، يعد روزفلت عادة من الرؤساء الأمريكيين العظام . حصل على جائزة نوبل للسلام عام١٩٠٦ لدوره في الوساطة لإنهاء الحرب الروسية اليابانية١٩٠٤-١٩٠٥ ، وهو والد سيدة الولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد اليانور روزفلت التي تزوجت من الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت.

The Encyclopedia Americana , op,cit, P.684.

File ://H:Theodor Roosevelt – Wikipedia the Free Encyclopedia- htm -61-3-2009. ,Volume 18, U.S.A,1996 ,p266.;